الترميم الأول للجامع الأقصى تحت إشراف المجلس الشرعي الإسلامي الأعلى (1922–1925م) دراسة في دور المعمار أحمد كمال الدين

خليل أحمد محمود جاموس

مدير مكتبة جامعة القدس

القدس – فلسطين

khalil@alquds.edu

https://orcid.org/00001987-7000-0002-

تاريخ الاستلام : 2026/04/02 تاريخ القبول : 2026/05/10 تاريخ النشر : 2026/06/20 (العدد (31) ، صيف 2026)

الملخص

تنطلق الدراسة من إشكاليَّة تتمثل في أن سقوط الدولة العثمانيَّة ، التي كانت تتحمل مسؤوليَّة رعاية المقدسات الإسلاميَّة ، أدى إلى ظهور صعوبات سياسيَّة واقتصاديَّة كبيرة أثرت على تنفيذ أعمال ترميم المسجد الأقصى بعد الحرب العالميَّة الأولى . ويطرح هذا الواقع تساؤلات حول مدى تأثير هذه الظروف على اختيار المعمارين ، وتنظيم المشروع ، وتأمين التمويل اللازم لإنجاز أعمال الترميم وفق المعايير المطلوبة . في هذا الإطار ، تفترض الدراسة أن المعمار أحمد كمال الدين قد زار القدس في أواخر العهد العثماني ، بين عامي 1910–1912م ، لتقييم أوضاع المنشآت لأغراض الترميم ، مما عكس تخطيط الدولة العثمانيَّة المسبق للقيام بأعمال صيانة في المسجد الأقصى قبل هزيمتها . وتشير هذه الزيارة المبكرة إلى أن كمال الدين كان يمتلك معرفة دقيقة بحجم الأضرار والصدوع ، مما أهّله للمساهمة الفعّالة لاحقا في مشروع الترميم بعد تولي المجلس الشرعي الإسلامي الأعلى مسؤوليَّة الإشراف عليه .

الكلمات المفتاحيَّة : القدس ، ترميم المسجد الأقصى ، المجلس الشرعي الإسلامي الأعلى ، المعمار أحمد كمال الدين

The First Restoration of al-Aqsa Mosque under the Supervision of the Supreme Muslim Council (1922–1925): A Study of the Role of the Architect Ahmad Kamal al-Din

Khalil Ahmad Mahmoud Jamous

Dean of Library,

Al-Quds University,

Jerusalem, Palestine, khalil@alquds.edu , ORCID

Abstract

The study examines how the collapse of the Ottoman Empire—the entity traditionally responsible for safeguarding Islamic holy sites—precipitated severe post-World War I political and economic challenges that directly hindered restoration efforts at Al-Aqsa Mosque. This historical reality raises critical questions regarding how these destabilizing conditions influenced the selection of architects, shaped project management, and complicated the procurement of the funding necessary to execute the restorations in accordance with required engineering standards. Within this analytical framework, the study posits that, although the Supreme Islamic Council entrusted the Jerusalemite engineer Rushdi Al-Imam Al-Husseini with supervising the restoration of Al-Aqsa Mosque architect, it was, however, suggested to the Council to summon the architect Ahmed Kamal El-Din from Turkey to carry out this task. The research study aims to uncover the underlying reasons behind this preference. The study posits that Ahmad Kamal al-Din visited Jerusalem during the late Ottoman era, between 1910 and 1912, to evaluate the structural integrity of the monuments for restoration purposes, a pre-war survey that demonstrates the Ottoman Empire had actively planned maintenance operations at Al-Aqsa Mosque prior to its eventual defeat. Ultimately, this early site visit provided Ahmad Kamal al-Din with precise, firsthand knowledge of the extent of the structural damage and fissures, which later enabled him to contribute effectively to the restoration project once the Supreme Muslim Council assumed institutional oversight.

Keywords: Jerusalem, Al-Aqsa Mosque Restoration, Supreme Islamic Council, architect Ahmed Kamal El-Din.

مدخل

يعد المسجد الأقصى أولى القبلتين وثالث المسجدين الشريفين ، وقد باركه الله تعالى وبارك ما حوله وجعله آية من آياته . يمتد المسجد الأقصى على مساحة (144) دونمًا ، ويضم عددًا من المعالم المعماريَّة البارزة التي تعكس أهميته الدينيَّة والتاريخيَّة . ولقد دفعت هذه القدسيَّة العالية الخليفة عمر بن الخطاب لفتح بيت المقدس وزيارتها ، مقدما العهدة العمريّة لسكانها . كما توجه إلى موقع المسجد الأقصى وأمر ببناء مسجد بسيط على غرار المساجد الإسلاميَّة الأولى ، تعبيرا عن الصلة الروحيَّة للمسلمين بهذا المكان . ومع ظهور حكم الأمويين ، شهد المسجد الأقصى تحولا معماريا كبيرا ، إذ أصبح مجمعا واسعا شمل الجامع الأقصى ، وقبة الصخرة ، بالإضافة إلى قبة السلسلة وقبة المعراج ، إلى جانب تجديد الأسوار وبناء البوابات الضخمة . وقد اكتمل هذا المشروع تحت إشراف الوليد بن عبد الملك ، الذي أتم اللمسات النهائيَّة للمجمع ، ليصبح المسجد الأقصى أحد أبرز الرموز الدينيَّة والمعماريَّة في بلاد الشام .

حظي المسجد على مدار التاريخ الإسلامي بعناية كبيرة من الخلفاء والسلاطين ، وخضع لعمليات ترميم متعددة نتيجة الظروف الطبيعيَّة والحروب . وعند هزيمة الدولة العثمانيَّة في الحرب العالميَّة الأولى ، انتقلت مسؤوليَّة الحفاظ على المسجد إلى المجتمع المحلي ، فأنشئ عام 1922 المجلس الشرعي الإسلامي الأعلى ، الذي كلف بصون الآثار والمباني التاريخيَّة الإسلاميَّة في فلسطين عموما ومدينة القدس خصوصا .

لذلك كلّف المجلس الشرعي الإسلامي الأعلى المهندس المقدسي رشدي الإمام الحسيني بدراسة أوضاع المسجد الأقصى ، وتحديد حجم الأضرار والصدوع فيه ، ورفع التوصيات اللازمة ، إلى جانب تقدير كلفة أعمال الترميم . غير أن الحسيني اقترح الاستعانة بالمعمار التركي أحمد كمال الدين لتولي هذه المهمة ، وهو ما أثار تساؤلات حول دوافع هذا الاختيار وطبيعة دوره ، لا سيما في ظل الصعوبات السياسيَّة والاقتصاديَّة الكبيرة التي رافقت تنفيذ أعمال الترميم بعد سقوط الدولة العثمانيَّة ، والتحديات المرتبطة بتأمين التمويل اللازم لإتمام المشروع وفق المعايير المطلوبة .

تنطلق هذه الدراسة للإجابة عن مجموعة من التساؤلات المحوريَّة ، أبرزها : من هو المعمار أحمد كمال الدين؟ وما طبيعة دوره في مشروع ترميم الجامع الأقصى؟ وما المشاريع التي قدّمها؟ وهل حظيت أعماله بموافقة المجلس الشرعي الإسلامي الأعلى ؟ وهل نجح في تنفيذ مهمته؟ وهل اقتصر دوره على الجانب الهندسي أم امتد إلى المساهمة في تأمين التمويل من الأقطار الإسلاميَّة؟ وهل كان عمله تطوعيا أم مقابل أجر؟ وهل كان المعمار التركي الوحيد ضمن الطاقم الفني للترميم؟ وكيف قيّم المختصون إسهاماته في هذا المشروع؟

تبرز أهميَّة هذه الدراسة في تناول مرحلة مفصليَّة من تاريخ ترميم المسجد الأقصى ، وهي مرحلة ما بعد الحكم العثماني وتحت إشراف المجلس الشرعي الإسلامي الأعلى ، والتي شهدت تحوّلا في آليات إدارة المقدسات . وتعتمد الدراسة على مجموعة من المصادر الأوليَّة ، من بينها وثائق المجلس الشرعي الإسلامي الأعلى المحفوظة في مؤسسة إحياء التراث والبحوث الإسلاميَّة ومكتبة المسجد الأقصى في القدس ، إلى جانب الأرشيف الهندسي التركي ، والصحف الفلسطينيَّة المعاصرة ، وكتاب المهندس البريطاني إرنست ريتشموند ، مدير الآثار في حكومة فلسطين ، بهدف تقديم صورة متكاملة عن المرحلة الأولى من ترميم المسجد الأقصى وظروف تنفيذها .

أولًا : مولد أحمد كمال الدين ونشأته

ولد المعمار أحمد كمال الدين ، المعروف باسم (Kemalettin Bey) أو (Mimar Kemalettin) ، في إسطنبول عام 1870م ، لأسرة عثمانيَّة من الطبقة الوسطى (Balcı, 2022, pp: 173–174) . عمل والده علي بك ضابط في البحريَّة العثمانيَّة التي شهدت تطور ملحوظ في عهد عبد العزيز ، حتى أصبحت من أبرز القوى البحريَّة في ذلك الوقت ، في حين كان لوالدته سادبرك هانم تأثير كبير في تنشئته خلال طفولته ، نظرا لانشغال والده الدائم بتنقلاته بين موانئ الدولة العثمانيَّة . تلقّى تعليمه الابتدائي في مدرسة إبراهيم آغا (İlhan & Selim, 1997) ، ثم انتقل عام 1880م إلى جزيرة كريت بسبب عمل والده ، حيث التحق بمدرسة خاصة أُنشئت لأبناء الضباط في مكتب القيادة بحوض بناء السفن في سودا ، ودرس فيها اللغة الفرنسيَّة والفلسفة والجغرافيا والرياضيات . وقد أسهم أستاذ الرياضيات محمد نهاد في تشكيل ميوله العلميَّة ، إذ نمّى اهتمامه بالرياضيات ، الأمر الذي دفعه إلى التوجه نحو دراسة الهندسة (Yavuz, 2015) . ثم عاد إلى إسطنبول ، حيث أكمل تعليمه الثانوي في مدرسة شمس المعارف (Yavuz, 2015) .

التحق أحمد كمال الدين بكليَّة الهندسة (Hendese–i Mülkiye) عام 1887م ، وهي مؤسسة حديثة التأسيس (1884م) . وفي تلك الفترة ، عُيّن المعماري الألماني أوغست ياشموند للتدريس في الكليَّة ، حيث درّس التصميم المعماري ، وكُلّف أيضا بتصميم محطة سيركجي Sirkeci للسكك الحديديَّة لصالح شركة روملي (Rumeli) (Yavuz, 1981, S 59) . بدأ العمل في المشروع عام 1888م واكتمل عام 1890م ، وهو ما أسهم في بروز اسم ياشموند وتلميذه أحمد كمال الدين في الأوساط المعماريَّة . وفي عام 1891م تخرّج أحمد كمال الدين من الكليَّة ، ثم عُيّن مساعد تدريس لياشموند لمدة أربع سنوات (Kartal and Kartal, 2020, S 324) .

افتتح أحمد كمال الدين مكتبا خاصا خارج الكليَّة وصمم أول أعماله المعماريَّة . ويُلاحظ أن الهياكل التي صممها أحمد كمال الدين تأثرت بتشكيلها بمحطة Sirkeci إلى درجة تثبت ذلك تأثير مثل

محطة أدرنة Evkaf–ı Hümâyûn Nezâreti ومبنى اسطنبول Seraskerat (Yavuz, 1981, s 58) . ومن ثم سافر إلى ألمانيا لاستكمال تعليمه بمنحة دراسيَّة بترشيح من أُستاذه د .جاشموند . وعاد إلى اسطنبول في عام 1900م وعمل في مكاتب الهندسة المعماريَّة الحكوميَّة لمدة عامين (Yavuz, 1981, s 55–56) .

وقد تميزت الفترة التي لمع بها أداء المعمار أحمد كمال الدين بإسم الفترة المعماريَّة الوطنيَّة الأولى ، وهي حركة معماريَّة استمرت في نشاطها في السنوات الأخيرة من الإمبراطوريَّة العثمانيَّة والسنوات القليلة الأولى للجمهوريَّة بشكل عام بين 1908–1930 . كما أُطلق عليها أسماء أخرى مثل الطراز المعماري الوطني ، والعمارة الوطنيَّة ، والنمط الكلاسيكي الجديد ، وعصر النهضة المعماريَّة الوطنيَّة ، والنمط الكلاسيكي الجديد التركي ، ونمط أنقرة ، وعصر النهضة العثماني الوطني ، والعمارة الدستوريَّة الوطنيَّة (Balcı, 2022, p: 170) .

ارتبط ظهور هذا الاتجاه المعماري الجديد بقدوم عدد من المعماريين الذين تلقوا تعليمهم في أوروبا إلى الدولة العثمانيَّة للإشراف على مشاريع عمرانيَّة ، حيث عكست هذه المباني توجهات التغريب في الإمبراطوريَّة . ومن أبرز هؤلاء ألكسندر فالوري وأوغست ياشموند ، اللذان اعتمدا أسلوب انتقائي جمع بين عناصر أوروبيَّة وأخرى عثمانيَّة . كما أسهم إشرافهما على تدريب معماريين أتراك ، مثل أحمد كمال الدين وفيدات تيك ، في تهيئة الأرضيَّة لظهور أسلوب العمارة الوطنيَّة الأولى(Balcı, 2022, p: 171) .

أسّس أحمد كمال الدين عام 1908م «جمعيَّة المهندسين المعماريين والمهندسين العثمانيين» ، التي ضمّت (21) عضو ، كان من بينهم عدد محدود من المعماريين الأتراك ، من أبرزهم أحمد كمال الدين وفيدات بايز وخليل إيثم بك . وقد عكست هذه التركيبة واقع المهنة آنذاك ، حيث شكّل المعماريون من الأقليات نسبة ملحوظة ، في حين غلب العنصر التركي على فئة المهندسين . غير أن الجمعيَّة توقّفت عن نشاطها نهاية عام 1912م ، ثم أُعيد افتتاحها عام 1919م (Yavuz, 1981, s 63) .

توضح مراجعة مشاريع أحمد كمال الدين أن الفترة الممتدة بين 1909 و1919 كانت ذروة إنتاجيته المعماريَّة ، حيث تميزت أعماله بالتنوع والابتكار في مختلف القطاعات . يظهر من خلال توزيع مشاريعه أن أحمد كمال الدين لم يقتصر على نوع معين من المباني ، بل تعامل مع القصور ، المساجد ، المدارس ، المقابر ، المباني الإداريَّة ، الفنادق ، والمستشفيات ، مما عكس قدرته على التكيف مع احتياجات المجتمع العثماني المتنوعة آنذاك . فقد صمّم في القصور قصر إسماعيل باشا ، وقصر خليل باشا في نيشان تاشي ، وقصرا على منحدر روميلي هيساري لسفير برلين السابق غاليب باي ، بالإضافة إلى قصر أحمد راتب باشا في كامليجا وقصر السلطان رشاد في أورتاكوي غروف ، مع التركيز على الفخامة

والوظيفيَّة للشخصيات البارزة (Kartal and Kartal, 2020, S 324) .

أنجز في المساجد مسجد مجيديَّة في يسلكوي عام 1909 ، ومسجد قمر خاتون في بيوغلو عام 1911 ، ومسجد كولوغلو في بوستانجي عام 1911 ، ومسجد بيبك عام 1913 ، ومسجد أمين خاتون في باكيركوي كارتالتيب خلال الفترة 1913–1924 ، مبرهنا على قدرته على الدمج بين الطابع الديني والهويَّة المعماريَّة التقليديَّة . كما صمّم في القطاع التعليمي مدرسة فتحية في كارسامبا بين 1909 و1919 ، ومدرسة قمر خاتون عام 1911 ، ومدرسة فكي أفندي في إسطنبول–علمدار بعد 1911 ، إضافة إلى مدرسة أوشاك المهنيَّة وسكن الطلاب في إسطنبول–شهزادباشي ، والمدرسة الرشاديَّة عام 1911 ، موضحا اهتمامه بتطوير البنية التعليميَّة والمجتمعيَّة (Balcı, 2022, pp: 173–174) .

أنشأ في المقابر والأضرحة مقبرة أحمد سيفاد باشا في الفاتح عام 1901 ، ومقبرة غازي عثمان باشا خلال 1901–1902 ، وضريح علي رضا باشا ، وضريح حسنو باشا ، وقبر السلطان محمد رشاد في أيوب عام 1911 ، وقبر محمود سيفكت باشا في شيشلي ، مؤكدا تقديره للجانب الرمزي والتاريخي للعمارة . أما في المباني الإداريَّة والخدميَّة والفنادق والمستشفيات دار ضيافة المهاجرين في حيدر باشا ، ومبنى المحطة في بلوفديف عام 1908 ، ومبنى محطة القطار القديمة في أدرنة بعد 1911 (اكتمل عام 1914 وافتتح عام 1930) ، ومقر حكومة باندرما ومديريَّة مؤسسة أيدين ، إضافة إلى خمس فنادق في إسطنبول بين 1911–1926 ، ومستشفى وقف قريبة بعد 1911 ، ونادي الاتحاد والتقدم في أدرنة عام 1914 ، موضحا شموليَّة خبرته المعماريَّة وقدرته على الابتكار في مختلف الوظائف (Balcı, 2022, pp: 173–174) . تعكس هذه الأعمال توازنه بين التقليد والحداثة ، حيث حافظ على التراث المعماري العثماني ، مع تلبية احتياجات العصر الحديث ، مما يجعل الفترة 1909–1919 مرحلة محوريَّة لفهم تطور العمارة العثمانيَّة الحديثة .

توفي أحمد كمال الدين في 13 يوليو 1927م في أنقرة نتيجة نزيف دماغي في منزله الواقع ضمن موقع البناء في أنقرة بالاس ، ثم نُقل جثمانه إلى إسطنبول في 16 يوليو ودُفن في اليوم التالي في فناء مسجد بايزيد ، حيث جرى تجديده عام 2007 وإضافة نصب تذكاري تخليدا لذكراه . وتقديرا لجهوده ، طُبعت صورته على عملة 20 ليرة تركيَّة عام 2009م بقرار من البنك المركزي لجمهوريَّة تركيا (انظر اللوحة رقم 1) (**جريدة الجامعة العربية** ، 14 آب 1927م ، العدد (59) ، ص : 3 ؛ Yavuz, 2015, S 23) .

اللوحة رقم(1) : عملة 20 ليرة التركيَّة

ثانيًا : إستدعاء أحمد كمال الدين إلى القدس

تسلم المجلس الشرعي الإسلامي الأعلى في فلسطين زمام إدارة الأوقاف والمحاكم الشرعيَّة الإسلاميَّة عام 1922م في ظل الانتداب البريطاني ، وكان أول إجراء له الشروع في تعمير المباني القائمة في المسجد الأقصى ، وأبرزها الجامع الأقصى وقبة الصخرة وما يحيط بها من المدارس والأبواب والمآذن . جاء ذلك نتيجة تدهور المباني التاريخيَّة بسبب العوامل الطبيعيَّة والتصدع الذي أصاب بعض أقسامها ، حتى كادت أجزاء من البناء أن تشرف على السقوط (بيان المجلس ، 1347 ، ص : 4–5) . وكان من ضمن المباني الموجود في المسجد الأقصى والتي بحاجه ماسه للترميم هو الجامع الأقصى .

يُقصد بمصطلح الجامع الأقصى مبنى الصلاة الواقع في الجهة الجنوبيَّة من ساحة المسجد الأقصى ، والذي عُرف تاريخيا بعدة تسميات مثل : الجامع المغطّى ، والجامع المسقوف ، ومسجد الجمعة ، ويُعرف اليوم بالمصلى القبلي . ومع مرور الوقت ، حدث التباس في استخدام هذا المصطلح ؛ إذ استخدمه ابن الأثير أحيانا للدلالة على المبنى نفسه وأحيانا أخرى للإشارة إلى كامل مساحة المسجد . وفي العهدين المملوكي والعثماني شاع استخدام مصطلح «الحرم» للدلالة على كامل الموقع ، مما أدى إلى تخصيص اسم «الأقصى» في بعض الاستعمالات للإشارة إلى هذا المبنى تحديدا (Ratrout et al, 2023, p: 266) .

كشفت الدراسات أن الهيكل الأموي المبكر للجامع الأقصى امتد شمالا بمقدار أقل بحوالي 19 مترا من امتداد المبنى الحالي ، كما اتضح أن تصميم عبد الملك بن مروان الأول كان قائما على أروقة متوازيَّة تفصل بينها أقواس ممتدة من الشمال إلى الجنوب ، دون وجود قبة أو مجاز وسطي ، مع رواق على الجهة الشماليَّة موازٍ للواجهة الرئيسيَّة للمدخل . ونظرا لطبيعة التضاريس في الجدار الجنوبي

للمسجد الأقصى ، استدعى التخطيط الأصلي إنشاء طابق سفلي وممرات تحت الأرض لتأمين الوصول إلى الساحة الداخليَّة ولتوفير الأساسات اللازمة للبناء الأموي . وقد استلهمت المرحلة الأولى من تصميم المسجد من الشكل المستطيل الواسع للمسجد من المسجد النبوي في المدينة المنورة ، ما عكس التأثير المستمر للنماذج المعماريَّة السابقة على التعبير المعماري الإسلامي . وتميز التنظيم الفراغي الأولي للجامع الأقصى بالاختلاف الواضح عن التعديلات اللاحقة ، إذ صُمم بما يتوافق مع متطلبات أداء الصلاة ، حيث يصطف المصلون في صفوف طويلة متوازية عموديَّة على اتجاه القبلة (الحسيني ، 1341هـ ، ص : 448 ؛ دعوة عامة ، 1922 ، ص : 5–6 ؛ Ratrout et al, 2023, p: 288) .

شكلت إعادة البناء في عهد الخليفة العباسي المهدي العباسي (حوالي 164هـ/ 780 م) مرحلة مفصليَّة في تطور العمارة المقدسة الإسلاميَّة ، إذ أُضيفت قبة وأنشئ مجاز وسطي واسع ، ليصل عدد الأروقة إلى خمسة عشر ، مع ستة وعشرين بابا ، وتمتد مساحة المبنى لتشمل الجدار الشمالي الحالي ، ما يمثل تحولا واضحا عن الطراز الأموي المبكر . أما المرحلة الأخيرة ، والأوسع ، فكانت في عهد الخليفة الفاطمي الظاهر لإعزاز دين الله (411–427 هـ / 1020–1035 م) ، وتحديدا في عام 425 هـ / 1033 م ، حيث تم تقليص عدد الأروقة إلى سبعة ، وإدخال أعمدة ودعامات وأسُس جديدة لمواجهة اتساع الأقواس (Ratrout et al, 2023, p: 288) .

طلب المجلس الشرعي الإسلامي الأعلى الاستعانة بالمهندس المقدسي رشدي الإمام الحسيني ، الذي درس الهندسة في الآستانة ، لتقييم حالة التصدع ووضع الترتيبات اللازمة للتعويض والصيانة وتقدير التكاليف المحتملة . وأشار المهندس رشدي إلى ضرورة استدعاء المعمار أحمد كمال الدين من تركيا للإشراف على أعمال الترميم والإصلاح ، نظرا لخبرته العالية في العمارة والترميم(جريدة لسان العرب ، العدد 381 ، ص : 1 ؛ Kartal and Kartal, 2020, S 329) . راسَل المجلس الشرعي الإسلامي الأعلى أحمد كمال الدين كتابيا عام 1922 ، واستدعوه من مقرّه في الآستانة لفحص الأبنية المتصدعة في المسجد الأقصى . قيّم أحمد كمال الدين الوضع وأوضح أن مشروع التعمير يحتاج إلى ما لا يقل عن 150,000 جنيه مصري ، مشددا على ضرورة تشكيل هيئة فنيَّة متخصصة تضم عددا من المهندسين تحت إشرافه . عاد بعد ذلك إلى الآستانة لاختيار المهندسين الأتراك المناسبين ، وانضم لاحقا إلى القدس المعمار جمال ، والمعمار حسني ، والمعمار محمد نهاد(أنظر إلى الشكل رقم 3) (رضا ، محرم 1347هـ ، ص : 310 ؛ **جريدة فلسطين** . 12 كانون الأول 1922م ، العدد 79/538 ، ص3) . ووفقا لمذكرات محمد نهاد ، فقد وصل إلى القدس قبل زملائه بأربعة أيام واستقروا جميعا في منزل السيد إسحاق الشهابي مقابل أجر سنوي قدره 150 ليرة تركيَّة (DEİİRMENCİ and PİLEHVARİAN, 2021, S 70) .

تم تشكيل الهيئة الهندسيَّة الرسميَّة(أنظر الجدول 1) للإشراف على مشروع الترميم برئاسة أحمد

كمال الدين ، وضمّت المعمارين محمد نهاد وحسني ، والمهندسين جمال ورشدي الإمام الحسيني ، إلى جانب كاتبين هما المهندس حكمت أبو السعود والسيد فايز الحسيني . وتم تحديد رواتب أعضاء الهيئة كما يلي (أنظر اللوحة رقم 4) (بيان المجلس الشرعي الإسلامي ، 1924 ، ص : 20) :

الجدول رقم (1)

الهيئة الهندسيَّة للترميم

أحمد كمال الدين التركي	16666 غرش مصري
محمد نهاد التركي	7000 غرش مصري
رشدي الإمام الحسيني المقدسي	7000 غرش مصري
جمال بيه التركي	6000 غرش مصري
حسني بيه التركي	3000 غرش مصري
فايز الحسيني المقدسي	1200 غرش مصري
حكمت أبو السعود المقدسي	1200 غرش مصري

اللوحة رقم (2) : صورة جماعيَّة للهيئة الهندسيَّة في مدينة القدس

اللوحة رقم (3) : المعمار أحمد كمال الدين ، والمعمار نهاد ، والمهندس جمال ، والمعمار حسني في القدس

اللوحة رقم (4) : المعمار أحمد كمال الدين ، والمعمار محمد نهاد ، والمعمار حسني ، والمعمار جمال مع شخصيات دينيَّة مقدسيَّة أمام قبة الصخرة

نظرا لحجم المشروع الكبير وتكاليفه العالية ، وعدم قدرة موارد أوقاف فلسطين على تغطية جميع نفقاته ضمن الشؤون المعتادة لإدارة المساجد والمدارس والمعاهد الدينيَّة ، رأى المجلس الشرعي الإسلامي الأعلى ضرورة الاستعانة بأهل الخير والمانحين من مختلف الأقطار الإسلاميَّة لدعم مشروع ترميم المسجد الأقصى المبارك . لتحقيق ذلك ، أرسل المجلس الشرعي الإسلامي الأعلى وفودا مكوّنة من أعضاء المجلس وعدد من وجهاء البلاد إلى الحجاز ، ثم إلى مصر ، الهند ، العراق ، الخليج ، والآستانة ، بهدف جمع التمويل والإسهام في تنفيذ المشروع (أنظر الجدول رقم 2) (رضا ، 12 ربيع الأول 1347هـ ، ص : 384) .

كون وفد الحجاز الأول من الشيخ محمد مراد (عضو المجلس ومفتي حيفا) ، والشيخ سعيد الحسيني (مفتي غزة) ، والشيخ إبراهيم الأنصاري ، فيما تكون الوفد الثاني من الحاج سعيد الشوا (عضو المجلس) ، والشيخ محمد تفاحة ، والشيخ عبد الرحمن العلمي . أما وفد العراق والخليج فضم الحاج أمين أفندي الحسيني (رئيس المجلس ومفتي القدس) ، وأمين التميمي (عضو المجلس) ، ورشيد الحاج إبراهيم . وتضمن وفد مصر الحاج أمين الحسيني ، والحاج سعيد الشوا ، والمعمار أحمد كمال الدين ،

وعادل جبر ، بينما ضم وفد الهند الشيخ محمد مراد ، وجمال الحسيني ، وشيخ إبراهيم الأنصاري . أما وفد الآستانة فكونه عبد اللطيف صلاح (عضو المجلس) والمعمار أحمد كمال الدين (بيان المجلس الشرعي الإسلامي ، 1924 ، ص : 7) .

ولتنظيم الموارد الماليَّة ، أنشأ المجلس الشرعي الإسلامي الأعلى لجنة إدارة شؤون ماليَّة تحت اسم «لجنة عمارة الحرم الشريف» ، وطلب من جميع الأقطار المشاركة في تمويل المشروع إرسال ممثل عنها إلى هذه اللجنة . وقد تألفت اللجنة من سعيد الحسيني ، وروحي عبد الهادي ، والحاج يوسف ، وخالد الدجاني ، وعبد القادر العفيفي ، وبدر يونس ، وعادل جبر ، إضافة إلى الحاج عبد الرزاق الشهابي الذي تولى مهام المحاسبة (**جريدة اليرموك** ، 10 أغسطس 1928م ، العدد 292 ، ص : 1) .

الجدول رقم (2)

الدعم المالي لترميم المسجد الأقصى من الأقطار العربيَّة

مليم	جنيه مصري	الجهة المتبرعة
248	16478	صندوق المجلس الشرعي الإسلامي الأعلى بفلسطين والواردات المحليَّة
375	04231	أهالي فلسطين
733	38761	من الملك حسين بن علي والحجاز
68	23788	الهند
322	06206	الملك فيصل الأول والعراق
520	1362	الكويت
780	2681	البحرين
635	00621	الشيخ خزعل خان من المحمرة
700	00338	سوريا
440	00019	تركيا
860	00306	مصر
920	00163	المهاجرين في أمريكا

فكر المجلس الشرعي الإسلامي الأعلى بضرورة إيجاد موارد ماليَّة دائمة من أجل العمارة والاصلاح والتجديد والتأسيس ، ويرصد ريعها للمسجد الأقصى ، فشرع في بناء فندق كبير في شارع مأمن الله ، يحتوي على 136 غرفة عدا قاعات الاستقبال وقاعات المطالعة والحمامات وما الى ذلك ، ويزيد ريعها السنوي عن 6000 جنيه وتم إنشاء بضعة مخازن في باب الساهرة .

علق السياسي والصحفي التركي البارز سليمان بيك نظيف في مقال له بجريدة بيام صباح التركيَّة على نداء المجلس الشرعي الإسلامي الأعلى لدعوة العالم الإسلامي للمساهمة في ترميم المسجد الأقصى . أشار نظيف إلى أنه لم يمض أربع سنوات على خروج الأتراك من القدس حتى بدأت وفود من أهالي فلسطين زيارة مختلف الجهات الإسلاميَّة لجمع الأموال اللازمة للصيانة والترميم . وأكد أن الأتراك قد حافظوا على المسجد الأقصى والمقامات المباركة على مدار أربعمائة عام دون تقصير ، وهو ما يشهد له التاريخ والكتابات الغربيَّة والشرقيَّة على حد سواء . وأضاف أن العالم الإسلامي لم يواجه من قبل مثل هذا الخراب والتهدم ، معربا عن أمله في نجاح الهيئات الإسلاميَّة المكلفة بجمع الأموال في استعادة المسجد الأقصى إلى وضعه المناسب والحفاظ على قدسيته (جريدة لسان العرب ، العدد 250 ، ص : 1) .

قام أحمد كمال الدين بإجراء المسوحات الأولى للجامع الأقصى في 1922م ، وأعد مشاريع مقترحة للإصلاح . ويمكن القول أن دراسة أحمد كمال الدين الجامع الأقصى تعتبر أول دراسة علميَّة أجريت بعناية في التاريخ الهيكلي للمسجد ، وموثقة بالرسومات (أنظر الشكل رقم 5) (Yavuz, 2015, S 21) .

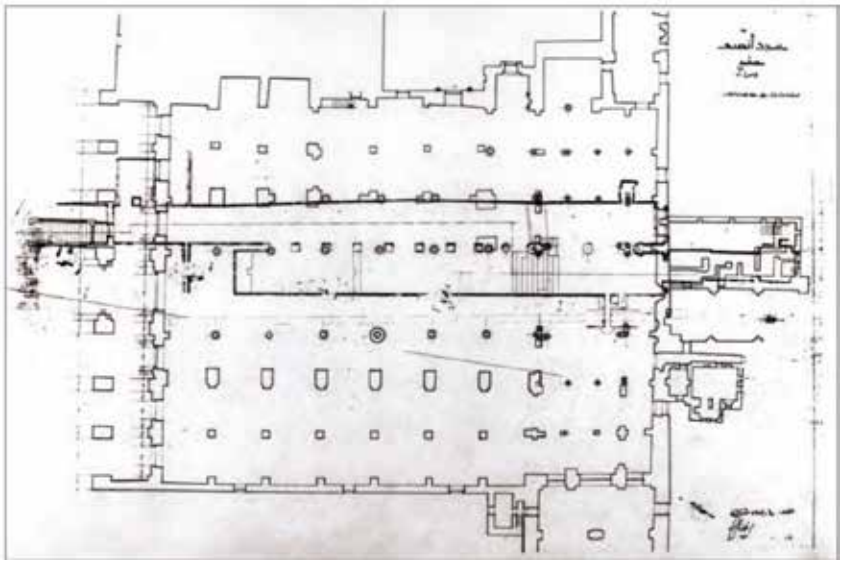

الشكل رقم (5) : مخطط الجامع الأقصى رسمه المعمار أحمد كمال الدين في 10-4-1924م

قدم أحمد كمال الدين للمجلس الشرعي الإسلامي الأعلى ثلاث مشاريع (القطان ، 1924 ، ص : 11) :

المشروع الأول :- الإصلاح البسيط للجامع الأقصى والاحتفاظ بقبته ، وكانت تكلفة المشروع 23 ألف جنيه .

المشروع الثاني :- شمل مشروع الترميم الاحتفاظ بالقبة الداخليَّة للجامع الأقصى وتجديد القبة

الخارجيَّة ، إلى جانب إجراء الإصلاحات الضروريَّة أسفل القبة . وقد تم تنفيذ ذلك عبر دعم الأقواس والإسطوانة والقبة ، التي يُقدّر وزنها بنحو 1000 طن ، باستخدام حمائل خشبيَّة وسقالات . كما شمل العمل رفع الأعمدة المتصدعة مع تيجانها وقواعدها واستبدالها بأعمدة جديدة مع إحكام أساساتها ، لضمان الاستقرار الهيكلي والمتانة المعماريَّة للقبة ، مع الحفاظ على الطابع الفني والزخرفي للمسجد . (أنظر الشكل رقم 6) .

المشروع الثالث :- اشتمل المشروع على تركيب قبة كبيرة من الطوب تدعمها قبتان نصفيتان فوق الجزء المركزي من المبنى ، حيث يبلغ قطر القبة المركزيَّة المقترحة حوالي 22 مترًا ، وتتميز بانحدار طفيف في المقطع . يرتفع المبنى المدعوم بأربعة أقواس كبيرة مدببة إلى نحو 42 مترًا من الداخل و47 مترًا من الخارج ، بما في ذلك ارتفاع التاج . يحيط بالقبة شريط كتابي مستمر من الداخل ، ويمتد شريط مماثل حول خط الربيع للأقواس الداعمة . كما تم تصميم طبلة الأقواس بثلاث طبقات من النوافذ في الشرق والغرب لضمان توزيع الإضاءة الطبيعيَّة . وزُينت القبة والأقواس النصفيَّة والمثلثات المجاورة بـ زخارف عثمانيَّة كلاسيكيَّة ، ما يعكس الجمع بين الهندسة الإنشائيَّة المتقدمة والطابع الجمالي التقليدي للعمارة الإسلاميَّة (أنظر الشكل رقم 7) (Yavuz, 1996, p: 155) .

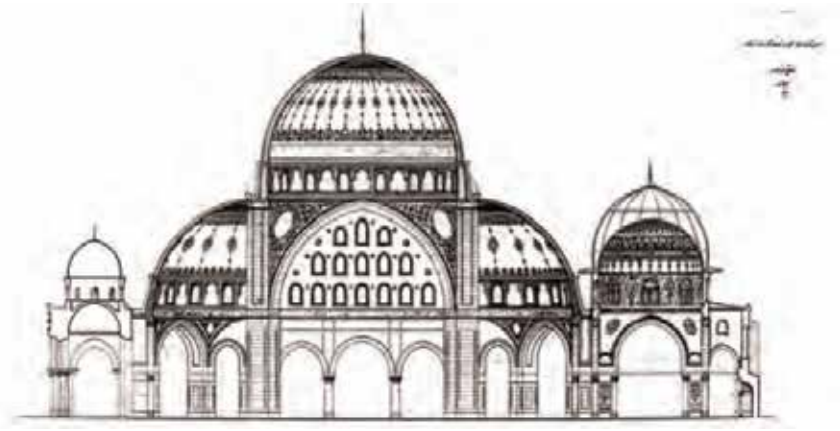

الشكل رقم (6) : مخطط أحمد كمال الدين للجامع الأقصى 18-6-1925م

أما النسخة الأولى من المشروع الثالث فقد كانت تحتوي على قبة مركزيَّة على ملف مدبب على شكل حدوة الحصان ، وترتفع إلى ارتفاع 54 مترا تقريبا في الجزء العلوي من النهاية . وبالنظر إلى شكل القبة الضخم ، نفترض أنها كانت قبة خارجيَّة موضوعة فوق قبة داخليَّة ، مثل القبة المزدوجة الأصليَّة للجامع . أما الأقواس الداعمة للقبة نلاحظ أنها منحنية ، بالإضافة إلى خمس نوافذ في الطبقة العليا . (Yavuz, 1996, p: 155)

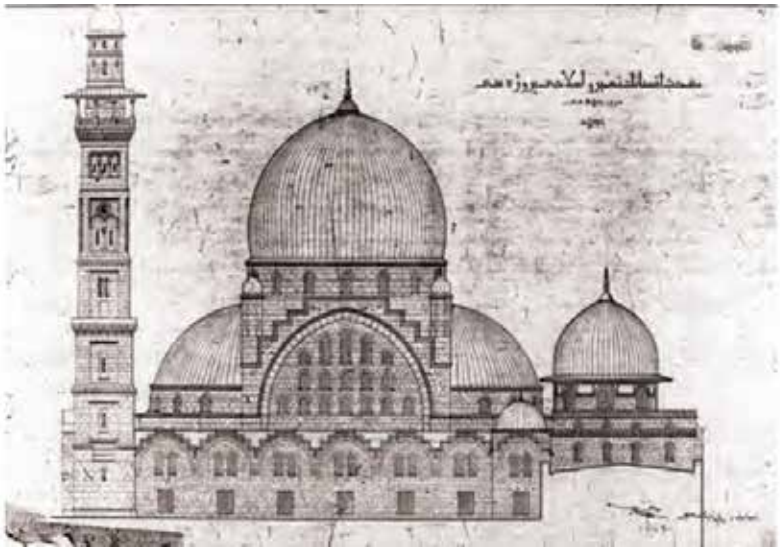

الشكل رقم (7) : مخطط أحمد كمال الدين للجامع الأقصى 18-6-1925م

وخلاصة المشروع الثالث أن يتم هدم قبة الجامع الأصليَّة وإعادة بنائها من الخرسانة المسلحة ، لأن حالة القبة وأعمدتها سيئة جدا من جهة الثبات المواد المكونة منها هذه المجموعة ليست متجانسة ، فالأكتاف المقامة بين الأعمدة مصنوعة من الحجر وفوقها قطع من الخشب والعقود ليس لها من السمك ما يمكن أن يبقى لفترة طويلة . بالإضافة لتجديد رقبة القبة وعقودها والأعمدة الحاملة لها ، لأن سمكها البالغ 0,85 مترًا أكبر من عرض العقود والقبة من خشب معظمه مستهلك ولانها مائلة وأساساتها ليست مضمونة وتحتاج إلى التقوية بفرشة من الخرسانة المسلحة (القطان ، 1924 ، ص : 11) .

يمكن القول أن مشروع أحمد كمال الدين الثالث لم يكن مجرّد معالجة ترميميَّة موضعيَّة لعناصر القبة ، بل إعادة تصوّر بنيوي شبه كامل للقسم المركزي من الجامع الأقصى ؛ إذ تُظهر أوصاف المشروع أن المقترح قام على قبة مركزيَّة قطرها نحو 22 مترا ، تحملها أربعة أقواس مدببة كبيرة ، بارتفاع يقارب 42 مترا من الداخل و47 مترا من الخارج ، مع قبتين نصفيتين ، بينما تُظهر نسخة سابقة من المشروع كتلة أعلى تقارب 54 مترا . وبذلك فإن منطق المشروع يتجاوز «التدعيم» إلى إنشاء نظام حملي جديد ومهيمن بصريا ، ويمكن القول أنه يمكن قراءة المشروع اليوم بوصفه تدخلا إنشائيا مفرطا بالقياس إلى فلسفة الصون التحفظي الحديثة . بالإضافة إلى ذلك إن إقامة قبة مركزيَّة جديدة أضخم وأعلى فوق الجامع القبلي كانت ستنتج منافسة بصريَّة مباشرة مع العنصر الأكثر مركزيَّة في المشهد ، أي قبة الصخرة . لذلك يمكن تصور تنفيذ مشروع من هذا النوع في مدينة مثل إسطنبول ، حيث السياق المعماري العثماني يسمح بمزج العناصر التقليديَّة مع الابتكارات الحديثة ، والقبة المزدوجة والأسطح

المدببة تعد جزءا من هويَّة المباني الدينيَّة الكبرى هناك ،ولا تُعد مخالفة للمشهد البصري العام . ولذلك وجب التذكير بالشكل الأساسي للجامع الأقصى وبعض عمليات الترميم عبر التاريخ الإسلامي الذي حاول الحفاظ على الشكل العام مع اجراء بعض التحسينات من أجل المتانه (Ratrout et al, 2023, pp: 265–290) .

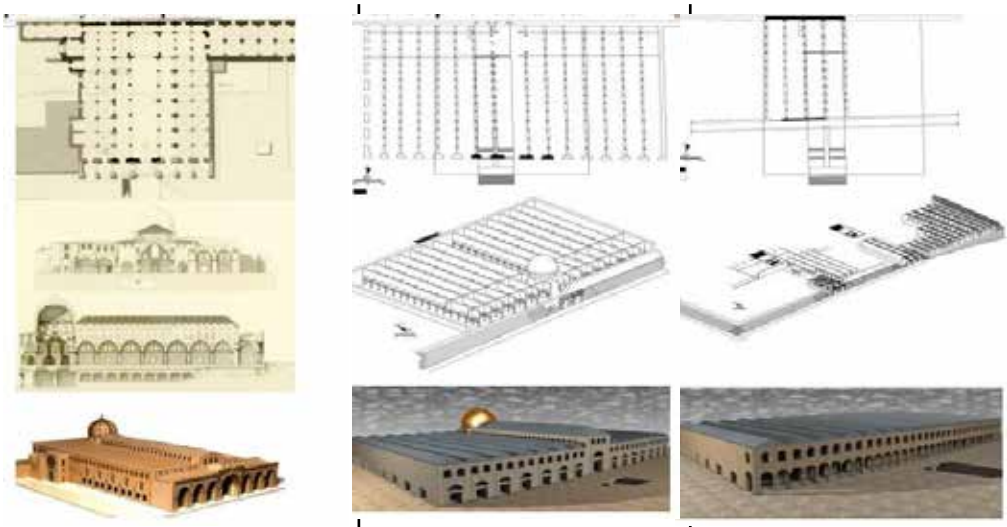

الخليفة الأموي عبد الملك بن مروان (66–86هـ/ 685–705م)

الخليفة العباسي المهدي (461ه/ 087م

الخليفة الفاطمي الظاهر (114–724هـ/ 0201–5301م)

الشكل رقم (8)

عمليات التعمير والترميم للجامع الأقصى خلال العهد الأموي والعباسي والفاطمي

ثالثًا– تشكيل المؤتمر الهندسي

قرر المجلس الشرعي الإسلامي الأعلى عقد مؤتمر من نخبة المهندسين والمعماريين والآثاريين لإبداء رأيهم في المشاريع الثلاثة التي قدمها المعمار أحمد كمال الدين ، فأرسلوا دعوة إلى مصر لتشارك في هذا المؤتمر ، فقبلت مصر الدعوة وأرسلت المهندس علي بهجت بالنيابة عن لجنة حفظ الآثار العربيَّة ، والمهندس محمود أحمد[1] فهمي والمهندس مصطفى حمدي القطان بالنيابة عن جمعيَّة المهندسين

1 محمود أحمد باشا (1880–1942) : مهندس ، عالم بالآثار مصري ولد في بني سويف . وتخرج في مدرسة الفنون والصناعات ، بالقاهرة ، وولي إدارة قسم الآثار العربية . وأنشأ مجلة الهندسة أول مجلة هندسية في مصر ، فصدرت ١٤ عاما (١٩٢٤ – ١٩٣٨) وعمل في إصلاح كثير من مساجد مصر ومبانيها الأثرية . وانتدب لإصلاح المسجد الأقصى وقبة الصخرة ، في القدس ، وصنف كتبًا ، منها (دليل موجز لأشهر الآثار العربية) و(العمارة العثمانية) و(الجامع الأزهر)

الملكيَّة المصريَّة (**جريدة فلسطين** ، 8 شباط 1924م ، العدد 94–652 ، ص : 3) ، كما تم دعوة ريتشموند مساعد السكرتير العام لحكومة الانتداب ورئيس دائرة الآثار وجاي مهندس دائرة الآثار والمستر هاريسون رئيس المهندسين المعماريين في دائرة الأشغال العامة ، ومدير شركة هولزمان الألمانيَّة ومتعهد السكة الحديديَّة في الأناضول (القطان ، 1924 ، ص : 15) .

وعند وصول الوفد المصري إلى القدس قاموا بدراسة الوضع القائم للجامع الأقصى . وأكدوا على وجوب الاحتفاظ بقبة الجامع الأقصى والعمل على إصلاحها بالترميم البسيط الوافي بالغرض ، وقد قاموا بكتابة تقرير مطبوع جاء فيه (القطان ، 1924 ، ص : 14–15) :

1) عدم الموافقة على هدم قبة الجامع الأقصى .

2) عدم الموافقة على عمل جملون للصحن لأن ذلك يحول الجامع إلى بازيليكا .

3) تكليف عمال مصريين بعمل الشبابيك الملونة اللازمة لقبة الصخرة والسير في عمل بقيَّة الإصلاحات اللازمة لها على النظام المتبع عند لجنه حفظ الآثار العربيَّة بمصر وعند اللجان الأثريَّة في كافة أنحاء العالم .

انعقد المؤتمر يوم 23 فبراير 1924م ، في دار مفتي القدس ، وقام الوفد المصري بتوزيع نسخا من هذا التقرير على الهيئة والحضور . فوافق كل من رتشموند وهاريسون وجاي عليها كمبدأ ، لكن مناقشتها ستكون بعد سماع أقوال المعمار أحمد كمال الدين الذي قال (**بيان المجلس الشرعي الإسلامي** ، 1347هـ ، ص : 9–10 ؛ القطان ، 1924 ، ص : 15– 16) :

1) أن حالة قبة الجامع الأقصى وأعمدتها سيئة جدا من جهة الثبات ، ولذلك اقترح هدم هذه المجموعة وإعادة بنائها من الأساس إلى آخر القبة بمادة الخرسانة المسلحة ؛ لأن المواد المكونة منها هذه المجموعة ليست متجانسة من جهة المقاومة ، فالأكتاف المقامة بين الأعمدة مصنوعة من الحجر وفوقها قطع من الخشب والعقود ليس لها من السمك ما يجاوب حساب هذه الأيام ، خصوصا إذا أُريد أن يحيى الأثر قرونا عديدة .

2) أن الأساسات ليست مضمونة وتحتاج إلى التقوية بفرشه من الخرسانة المسلحة تمتد تحت جميع الأعمدة .

3) العقود ورقبة القبة بحالتها الراهنة غير مقبولة من جهة الثبات خصوصا وأن سمكها البالغ 0,85 مترا أكبر من عرض العقود ، والقبة من خشب معظمه مستهلك .

اعترض مصطفى بك حمدي القطان على ذلك ، وقدم ردًا شفهيًا مفصلًا استند فيه إلى اعتبارات هندسيَّة وتاريخيَّة . وقد بدأ بالتأكيد أن المباني الأثريَّة الكبرى لم تُشَيَّد أصلًا من مادة واحدة متجانسة ، بل قامت على توظيف الحجر والرخام والخشب وغيرها من المواد المختلفة في خصائصها المقاومة . وفي هذا السياق ، أشار إلى أن

و(دليل كبير للآثار العربية) ورسائل مطبوعة عن مساجد (ابن طولون) و(السلطان حسن) و(الإمام الشافعي) و(أبي العلاء) و(المؤيد) وترجم عن الإنجليزية كتاب (العمارة العربية) وزلت قدمه وهو يركب قطار الزيتون في القاهرة ، فتوفي (الزركلي ، 2002 ، ص : 164) .

عددًا من المساجد التاريخيَّة ، مثل مسجد الناصر محمد بن قلاوون ، ومسجد القاضي يحيى زين الدين ، ومسجد أحمد بن طولون ، ومسجد الحاكم المارداني ، تشترك مع الجامع الأقصى في نظام معماري يتمثل في وجود قبة أمام المحراب قائمة على أعمدة رخاميَّة ، تعلوها طبال خشبيَّة ترتكز عليها عقود حجريَّة ، ثم رقبة حجريَّة تعلوها قبة خشبيَّة أو بنائيَّة . وقد ظلت هذه القباب قائمة قرونًا طويلة ، ولم تحتج إلا إلى إصلاحات محدودة بين حين وآخر ، وهو ما يدل ، في نظره ، على متانة هذا النمط الإنشائي وكفاءته (القطان ، 1924 ، ص : 17) .

انتقل القطان بعد ذلك إلى المقارنة الهندسيَّة بين قبة الجامع الأقصى وقبة مسجد الملكة صفيَّة ، موضحًا أن سمك عقد قبة الجامع الأقصى يبلغ نحو 85 .0 متر ، بينما تصل فتحة العقد إلى قرابة تسعة أمتار ، في حين لا يزيد سمك عقد قبة مسجد الملكة صفيَّة على 45 .0 متر مع فتحة تبلغ عشرة أمتار ، فضلًا عن أنها تحمل قبة مبنيَّة من الطوب ومستندة إلى دعائم ، ولا ريب أن حملها الإنشائي يفوق حمل قبة الجامع الأقصى . ومع ذلك ، لم تظهر على عقد قبة الأقصى أي علامات تدل على التشقق أو التفتت أو زيادة الإجهاد أو العجز عن المقاومة ، الأمر الذي يضعف الحجج القائلة بضعفها ، ولا سيما أن نوعيَّة الحجر المستخدم فيها أجود ، بحسب رأيه ، من الحجر المستخدم في مسجد الملكة صفيَّة . وفيما يتعلق بمسألة الميول والانحرافات ، رأى القطان أنها ليست بالدرجة التي تستدعي الفزع أو الحكم المتعجل ، وأن الفصل في هذا الأمر ينبغي أن يستند إلى القياسات الدقيقة والرسوم التخطيطيَّة والحسابات الهندسيَّة ، لا إلى الانطباعات العامة . غير أنه أشار إلى أن هذه المستندات الأساسيَّة لم تكن متوافرة ، على الرغم من بساطة إعدادها ، مؤكدًا في الوقت نفسه أنهم أبدوا استعدادهم لإجراء هذه الحسابات متى طُلب منهم ذلك (القطان ، 1924 ، ص : 17) .

كما شدد على أنه لا يوجد دليل هندسي أو حسابي يثبت عدم ثبات العقود أو الرقبة ، بل إن المعطيات التي عرضها تنقض هذه المزاعم من أساسها . ومن ثم ، فإن القول بضعف هذه العناصر الإنشائيَّة لم يكن ، في تقديره ، قائمًا على برهان علمي واضح ، وإنما على افتراضات غير موثقة توثيقًا فنيًا كافيًا . أما بخصوص أخشاب القبة الداخليَّة ، فقد بيّن أن معظمها لا يزال سليمًا ، وأن الجزء الضعيف منها محدود نسبيًا ، وأنه سبق أن طُرحت طريقة لتقوية القبة تكفل إزالة أسباب القلق بشأن تلف أخشابها . وأبدى أسفه لأن أحدًا لم يبادر إلى طلاء هذه الأخشاب بمواد زيتيَّة أو بيتوميَّة من شأنها حمايتها من السوس ، كما انتقد إهمال تدعيم الأعمدة الحاملة للقبة ، معتبرًا ذلك من أولى الواجبات الفنيَّة . وذكر أنه لو تم هذا التدعيم بالأسلوب الذي استُخدم في معالجة خلل أعمدة جامع قلاوون ، لما كانت هناك حاجة إلى تعطيل إقامة الشعائر في ذلك الجزء المهم من الجامع الأقصى . أما القبة الخارجيَّة ، فقد أقر بضعف أخشابها ، لكنه رأى أنها لا تتمتع بأهميَّة معماريَّة أو تاريخيَّة جوهريَّة(القطان ، 1924 ، ص : 18) .

أوضح القطان في حديثه عن الأساسات ، أنه لا يوجد أي دليل قاطع على ضعفها ، كما لم تُتخذ إجراءات فنيَّة حقيقيَّة للتحقق من هذا الضعف أو إثباته . ومن ثم ، فإن الزعم بوجود خلل في الأساسات ظل ، في تقديره ، ادعاءً غير مسنود بفحص هندسي كاف ، مع أن الكشف عن حقيقة هذا الأمر كان ممكنًا لو أُريد التثبت منه على نحو علمي . وانطلاقًا من موقعه بصفته مهندسًا لا معماريًا ، أكد القطان أنه لا يرى صعوبة في الإبقاء على

هذه المجموعة الأثريَّة مع إجراء ما يلزمها من إصلاح ، وأن الخطر الحقيقي لا يكمن في حالتها القائمة بقدر ما يكمن في احتمال وقوع خطأ أثناء التنفيذ . وأضاف أنه لو كانت هذه الأعمال تجري في مصر لتولّى تنفيذها وتحمل مسؤوليتها كاملة ، كما يفعل المهندسون في مشروعات أخرى جسيمة لا تُقاس بها حالة الجامع الأقصى من حيث درجة الخطورة أو التعقيد (القطان ، 1924 ، ص : 18–19) .

ختم القطان رده بالتنبيه إلى أن عدم انتظام الشكل ، أو وجود بعض الميول الرأسيَّة أو الأفقيَّة ، هو أمر مألوف في كثير من الأبنية الأثريَّة القديمة ، ولا يمكن أن يكون سببًا كافيًا للحكم بهدمها . فلو جرى الأخذ بهذا المبدأ على إطلاقه ، لما بقي أثر تاريخي واحد قائمًا على وجه الأرض . ولذلك فإن الغاية الأساسيَّة ، في نظره ، ينبغي أن تنصرف إلى حفظ الأثر وصونه ، لا إلى اشتراط كمال هيئته أو خلوه من كل تشوه أصابه بفعل الزمن (القطان ، 1924 ، ص : 19) .

بعد التشاور ، أعلن رئيس دائرة الآثار ومساعد السكرتير العام لحكومة الانتداب ، المستر ريتشموند ، القرار النهائي الذي انتهت إليه اللجنة . وقد نصّ القرار على أنه ، مراعاةً للاعتبارات الدينيَّة والسياسيَّة والأثريَّة ، وتجنبًا لإثارة الرأي العام الإسلامي ، تقرر الإبقاء على المجموعة المعماريَّة مع تقويم الأعمدة وإجراء الإصلاحات الضروريَّة التي تستدعيها حالتها . كما رأت الهيئة ضرورة منح المعمار أحمد كمال الدين الحريَّة الكاملة في تنفيذ المشروع ، بحيث يختار بنفسه ما يحتاج إليه من عمال وفنيين ، وأن يتخذ جميع التدابير الاحتياطيَّة التي يقتضيها العمل في مشروع دقيق من هذا النوع . وقد أبدى أحمد كمال الدين موافقته على هذه الشروط (رضا ، محرم 1347هـ ، ص : 310) .

واتُّفق كذلك على أن تجتمع الهيئة الفنيَّة في اليوم التالي من أجل التوقيع على القرار والتقاط صورة جماعيَّة توثّق هذه المناسبة . غير أن المعمار أحمد كمال الدين لم يحضر الاجتماع ، واكتفى بإرسال رسالة اعتذار مع المعمار نهاد . وقد أثار هذا التصرف استياء الوفد المصري ، الذي قرر بدوره الامتناع عن التوقيع على القرار ، كما اتخذ قرارًا بالعودة إلى مصر . وفي أعقاب ذلك ، وجّه أعضاء الوفد رسالة إلى رئيس المجلس الشرعي الإسلامي الأعلى .جاء فيها (القطان ، 1924 ، ص : 22) :

«إننا بعد أسبوع قضيناه في فحص حالة الحرم الشريف وطريقة إصلاحه ، وبعد كتابة تقرير يتضمن رأينا بشأن هذا الإصلاح وكيفيَّة تنفيذه ، وموافقة هيئة المؤتمر عليه ، وقبول الأستاذ أحمد كمال الدين بيك إمضاء قرار بهذا المعنى ، عاد حضرته فعَدَل عن إمضائه . وحيث إن آرائنا في الإصلاح قد تضمنها تقريرنا السالف الذكر ، وقد عزمنا على العودة إلى مصر غدا ، إن شاء الله ، فنحن مستعدون لإمضاء القرار في مصر بعد أن يمضي حضره الأستاذ وحضرات الأعضاء . وختاما»

فعرض عليهم رئيس المجلس الشرعي الإسلامي الأعلى تأخير سفرهم إلى أن يتم التوقيع إلا أن الوفد المصري أصر على العودة إلى مصر في الوقت المتفق عليه ، فجاء مندوب من قبل رئيس المجلس الشرعي الإسلامي الأعلى يحمل معه القرار موقع من المعمار أحمد كمال الدين ، فقاموا بإدخال تعديل على نص القرار يحفظ لهم الحق

في العمل ، وأخبروا المندوب أنهم مستعدين إمضائه إذا أدخل عليه هذا التعديل . وفي صباح الإثنين 25 فبراير غادروا القدس ، وفي منتصف شهر مارس تم إرسال القرار إلى مصر موقعه من المعمار أحمد كمال الدين والهيئة الفنيَّة(القطان ، 1924 ، ص : 22) .

ثم دعي مدير شركة هولزمان الألمانيَّة الشهيرة ومتعهد السكك الحديديَّة في الأناضول ، فخالف الهيئة الفنيَّة في رأيها ، وقال أنه ليس من الصواب أن يسلك هذا الطريق الوعر غير الآمن واستصوب هدم القبة وبنائها من جديد ، أو إجراء عمارة بسيطة لم تكن تغني فتيلا ، وطلب لتنفيذ ذلك أجره باهظة واشترط شروطا شديدة فيما إذا عهد إليه القيام بأمر هذه العمارة بإشراف الهيئة الفنيَّة ، إلا أن الهيئة الفنيَّة قررت أن تقوم بالعمل بنفسها (بيان المجلس الشرعي الإسلامي ، 1347هـ ، ص : 10) .

بدأ المعمار أحمد كمال الدين العمل على مشروع ترميم المسجد الأقصى ، وفي شهر آذار نشرت الهيئة الفنيَّة تقريرها حول التعميرات المنفذة في منطقة القبة . فقد أكمل الفريق تحكيم القوسين القبلي والشرقي للقبة ، وكان العمل جاريا على تحكيم الركن الشمالي الغربي باستخدام الإطارات والأربطة الحديديَّة ، نظرا لحالة الركن الحرجة واحتمال تداعيه ، رغم أنه يحمل نصفي القوسين الغربي والشمالي . بعد استكمال شد وتقوية الركن بالحديد ، رُفعت أحجار القوس الغربي وتم صب قوس آخر من الخرسانة المسلحة فوقها ، مع وضع حجارة القوس المنقوشة على جانبيه . لاحقا ، بدأ الفريق شد وتقوية القوس الرابع (الشمالي) ، حيث تم وضع الإطارات والأربطة الحديديَّة للركبتين الواقعتين تحت القوس ، واستكمال الشديدة بين العمودين باستخدام الخرسانة المسلحة ، ثم وضع حجارة القوس المزينة . ولا يزال العمل جاريا على تركيب الحديد فوق القوس لصب الخرسانة المسلحة واستكمال الأحجار المزخرفة ، بما يضمن استقرار القبة وحماية طابعها المعماري والزخرفي (جريدة اليرموك ، 16 نيسان 1925م ، العدد (58) ، ص : 2) .

في شهر نيسان من عام 1925م ، كُتب تقرير بما تم إنجازه في مشروع ترميم قبة الجامع الأقصى ، حيث تم صب الخرسانة المسلحة للقوس الرابع ، وهو القوس الشمالي للقبة ، وتم تزيين حجارة القوس على جانبي الخرسانة بالحجارة المنقوشة . وبذلك اكتملت جميع الأعمال اللازمة لتقوية الأقواس الأربعة للقبة . كما بدأ العمل على رفع الأركان والأعمدة القديمة لاستخدامها في مواقع أخرى . وبعد اتخاذ جميع الاحتياطات الفنيَّة ، رُفع العمود الأول من الركن الجنوبي الشرقي وتم إنشاء ركن مربع جديد من الخرسانة المسلحة محلا عنه ، ثم رُفع العمود الثاني من الركن نفسه .وعلى صعيد التشطيب الفني ، تم تنفيذ الفسيفساء بين القوسين الغربي والشمالي اللذين تم إنشاؤهما حديثا وبين القوسين القديمين . ولتغطية الأركان المصنوعة من الخرسانة المسلحة ، تم طلب رخام أحمر من إيطاليا نظرا لعدم توفره في سوق مصر وفلسطين ، لضمان الحفاظ على الطابع الجمالي والمعماري التقليدي للمسجد (جريدة اليرموك ، 04 حزيران 1925م ، العدد (68) ، ص : 2) .

أثناء أعمال بناء عاصمة تركيا الجديدة أنقرة ، وُجهت دعوة إلى المعمار أحمد كمال الدين للمساهمة في المشروع ، فوضع المتابعة في عهدة المهندس رشدي الإمام الحسيني . وخلال هذه الفترة ، ظل أحمد كمال الدين على اتصال دائم بالعمارة ، ويقوم بتفقد الأعمال الفنيَّة والتصديق عليها . وفي عام 1926م ، طلب منه رئيس المجلس الشرعي

الإسلامي الأعلى التوجه إلى القدس لإعداد تقرير حول ما تم إنجازه من أعمال الترميم . وبالفعل ، وصل أحمد كمال الدين إلى القدس ، وكان نص التقرير الذي أعده كالآتي(أنظر اللوحة رقم 5) (بيان المجلس الشرعي الإسلامي ، 1347هـ ، ص : 11) :

«صاحب السماحة رئيس المجلس الإسلامي الأعلى بناء على كتاب سماحتكم المؤرخ في 24 مارس سنة 1926م ، والذي تبلغونني فيه قرار المجلس الإسلامي الأعلى ولجنة العمارة مجتمعين من أن العمارة التي بدات بها يجب أن تتم على يدي وتحت اشرافي وفقًا للشروط المتبعة بالكتاب . فقد حضرت للقدس بعد مضي سنتين ونصف من سفر هيئتنا السابقة واطلعت على جميع ما انجز في غيابي من عمارة وما وضع من تصميمات وفحصتها بدقة تامة ، ويسرني أن أعلم سماحتكم بأن جميع الأعمال التي انجزت إلى الآن بإشراف المهندس رشدي بيك أحد اعضاء الهيئة السابقة ، قد اجريت بمهارة تامة وفقا لما وضعته من الخطط والتصميمات ، وانا جد شكور وفخور بهذا التوفيق وقد وافقت على جميع التصميمات التي وضعها المهندس المذكور وزودته بالإرشادات اللازمة . . . . . الأُستاذ المعمار أحمد كمال الدين»

اللوحة رقم (5) الترميم الذي تم تحت إشراف كمال الدين في الجامع الأقصى

يُبرز مشروع ترميم قبة الجامع الأقصى مدى تعقيد التداخل بين المتطلبات الهندسيَّة والتحديات التاريخيَّة والدلالات الدينيَّة للموقع . يتضح أن هناك جدليَّة بين الاتجاه الذي يرى إعادة البناء باستخدام الخرسانة المسلحة لضمان الاستقرار الإنشائي ، والاتجاه الذي يؤكد إمكانيَّة الحفاظ على الهيكل الأصلي مع تعزيز الأعمدة والأقواس لضمان ثباته . إن القرار النهائي ، القائم على الحفاظ على الطابع التاريخي والأثر الرمزي للجامع ، مع تحقيق المتطلبات الإنشائيَّة الأساسيَّة ، يعكس إدراكا دقيقا للحفاظ على هويَّة المكان وروحه التاريخيَّة .

رابعًا- آراء عربيَّة وغربيَّة في العمارة التي قام بها المعمار أحمد كمال الدين

أشار كريزويل إلى أن الإصلاحات التي قام بها المعمار أحمد كمال الدين كشفت الكثير من تفاصيل البناء التي تثبت أن البناء الحالي للجامع الأقصى يعود لفترة الخليفة الفاطمي الظاهر وليس لفترة صلاح الدين الأيوبي ، وقد اعتمد على عدة أمور (Creswell, 1989, pp: 76-78) :

1) أزال طبقة الجص عن الوجه الشمالي للقوس الشمالي ، الذي يحمل القبة ، وكشف عن زخرفة فسيفسائيَّة رائعة ، تتألف من لفائف كثيرة الأكانثوس ، محاطة بكتابة كوفيَّة طويلة تحت عوارض السقف باسم الظاهر . وهذا يثبت أن القوس الحامل للقبة لا يمكن أن يكون أحدث من عام ١٠٣٥م .

2) أزال جزئيًا الغطاء الرصاصي عن الحافة السفلى للقبة الخشبيَّة هذه الحافة السفليَّة أو الشقة تنقلب الى الخارج قليلا ، لتبعد المطر والثلج . وتثبتها في هذا الوضع عوارض بارزة أو صفائح جداريَّة (عوارض أفقيَّة) ، حيث تبرز العواض حوالي ٧٥ سم . حظي أنني رأيتها مكشوفة معظمها كان منخورًا جدًا ، ولكن القليل منها الذي نجا من النخر إلى حد ما ، كان مغطى بالزخرفة الفاطميَّة . وهذا يبرهن أن رقبة القبة ، لا يمكن أن تكون أحدث من عهد الظاهر ، وكذلك الأقواس الأربعة الحاملة للقبة أيضًا ، وليس فقط القوس الموجود تحت فقط . من حسن النقش الكتابي .

3) كل الأقواس في المسجد مترابطة ، بعوارض وصل مزدوجة ، ومثبت عليها بالمسامير . بالوجه السفلي من كل زوج لوح خشبي ، مدهون بالزخارف . وقد ستر ذلك بأغطية من خشب الصنوبر نزع في ١٠ - ١٢ حالة . واحد عوارض الربط الى الغرب من القبة ، تحمل شريطًا من الكتابة الكوفيَّة التي تعود الى القرن الحادي عشر . ولذلك فإن بعض الأقواس قرب القبة ، لا يمكن أن تكون أحدث من عهد الظاهر . ونفس الملاحظة تنطبق على عارضة الربط الأولى ، التي تلي القبة على جانبي الرواق المركزي .

أشاد محمد رشيد رضا بأعمال ترميم الجامع الأقصى ، ورأى أنها أُنجزت بتوفيق من الله تعالى على أكمل وجه . واستدل على ذلك بأن زلازل فلسطين التي وقعت في شهر محرّم سنة 1346هـ لم تُحدث أثرا يُذكر في المواضع التي شملتها العمارة ، على الرغم من أن عددا من الأبنية الكبرى في القدس قد

أصابها التصدع . وعدّ هذا الأمر دليلا صريحا على أن أعمال الترميم الجديدة نُفذت وفق الأصول الفنيَّة السليمة ، بما جعل البناء قادرا على تحمّل صدمات العوامل الطبيعيَّة ومقاومتها . أكد كذلك أن هذه النتيجة لم تكن مجرد تقدير نظري ، بل شهد بها المهندسون الذين زاروا المكان وعاينوا متانة عمارته ، إذ اتفقوا على أن مبادرة المجلس الشرعي الإسلامي الأعلى إلى ترميم قبة المسجد قد حالت دون تعرضها لدمار كامل بفعل الزلزال . وبناءً على ذلك ، رأى رشيد رضا أن تلك الأعمال لم تكن مجرد إصلاحات معماريَّة عاديَّة ، بل كانت إجراءً حاسما أسهم في صون المسجد الأقصى وحمايته من أن يغدو أثرا بعد عين (رضا ، محرم 1347هـ ، ص : 310 ؛ رضا ، 12 ربيع الأول 1347هـ ، ص : 384) .

انتقد عبد الله مخلص ، بوصفه أحد المهتمين بالتراث وشاغلا سابقا لمنصب محاسب المجلس الشرعي الإسلامي الأعلى ، أداء هيئة الترميم انتقادا عاما ، ورأى أن المجلس لم يلتزم بمقتضيات الاقتصاد في الأعمال التي نُفذت ، بل وقع في محاباة ذوي القربى والأصدقاء . وأوضح أن شراء المواد الأوليَّة تم من محالّ محددة دون الرجوع إلى الإجراءات المعهودة في المناقصات والمزايدات ، مشيرا إلى أن قيمة المواد المستعملة في الترميم ، من حجارة وخشب وحديد وإسمنت ، لم تتجاوز عشرة آلاف جنيه ، في حين بلغت نفقات العمارة ما يقارب ستة أضعاف هذا المبلغ ، فضلا عن الرواتب المرتفعة التي كانت تُصرف لأعضاء الهيئة الفنيَّة . تناول مخلص كذلك مسألة سفر أحمد كمال بيك إلى أنقرة لبحث إمكانيَّة صناعة القاشاني في كوتاهية ، وعدّ هذه الخطوة مثالا على سوء التقدير في إدارة النفقات . وأشار إلى أن أحمد كمال بيك وجد عند وصوله أن صاحبي المصنع الوحيد في كوتاهية قد غادراها ، إذ توجّه أحدهما إلى اليونان ، في حين قدم الآخر إلى القدس . وأضاف أن أحمد كمال الدين حاول الاتفاق مع الشخص الذي كان في القدس لإعادة تأسيس مصنع في كوتاهية لصناعة القاشاني اللازم لقبة الصخرة ، ثم جلبه إلى القدس ، غير أن تلك المحاولة لم تنجح بسبب رفض الرجل (جريدة فلسطين ، 31 اب 1928م ، العدد 52–1112 ، ص : 6/1) .

عدّ مخلص هاتين الواقعتين شاهدا واضحا على مظاهر الإسراف التي صاحبت مشروع ترميم المسجد الأقصى عموما ؛ إذ رأى أن إيفاد أحمد كمال الدين وأحد أعضاء المجلس إلى أنقرة حمّل المجلس الشرعي الإسلامي الأعلى أعباء ماليَّة كبيرة كان من الممكن تفاديها . كما اعتبر أن محاولة استجلاب القاشاني من كوتاهية ، على الرغم من وجود صانعه ومصنعه في القدس ، تكشف عن قصور هيئة المجلس الشرعي الإسلامي الأعلى ولجنة العمارة في التدقيق في وسائل الإنفاق ، وتدل على ضعف العناية بترشيد الموارد وحسن توجيهها . أشار مخلص أيضا إلى ضعف مشاركة الدول الإسلاميَّة في مشروع الترميم ، مبينا أن المجلس الشرعي الإسلامي الأعلى كان قد طلب من كل دولة إسلاميَّة أن ترسل ممثلا لمتابعة الأعمال ، إلا أن أغلب تلك الدول لم تشارك مشاركة فعالة . وبيّن أن أعضاء

لجنة الترميم أنفسهم لم يكونوا على اطلاع كافٍ بالنفقات أو بسير الأعمال ، الأمر الذي عكس ، في نظره ، غياب الرقابة الجماعيَّة والإشراف المشترك على مشروع يتمتع بأهميَّة دينيَّة وحضاريَّة كبرى . استشهد مخلص ، في سياق تدعيم موقفه ، بآراء مهندسين ألمان درسوا المشروع وقدموا حلولا بديلة قال إنها كانت كفيلة بتخفيض التكاليف بنسبة تتجاوز خمسين في المئة . ورأى أن رفض المجلس الشرعي الإسلامي الأعلى لهذه المقترحات ، وتمسكه بمواصلة الإنفاق المرتفع ، يعبّر عن غياب المرونة في الإدارة ، وعن تجاهل الحلول الاقتصاديَّة العمليَّة التي كان يمكن أن تحقق الغاية العمرانيَّة بكلفة أقل وانضباط مالي أكبر (جريدة فلسطين ، 31 اب 1928م ، العدد 52–1112 ، ص1 : /6) .

تُظهر أعمال الترميم التي نفذها المعمار أحمد كمال الدين دقة فنيَّة عالية في معالجة الهيكل المعماري للجامع الأقصى ، إذ كشفت التدخلات عن تفاصيل دقيقة تثبت أن البناء الحالي يعود إلى عهد الخليفة الفاطمي الظاهر ، وليس إلى فترة صلاح الدين الأيوبي . فقد تم إزالة طبقات الجص عن الأقواس الحاملة للقبة وكشف الزخارف الفسيفسائيَّة الفاطميَّة والكتابات الكوفيَّة ، ما أتاح تقييم العناصر الأصليَّة وتعزيز ثباتها دون المساس بالهويَّة التاريخيَّة للمسجد . كما ركز الترميم على تعزيز الترابط البنائي بين الأقواس والعوارض والدعائم ، مع تقوية الأعمدة لضمان مقاومة الهيكل للصدمات الطبيعيَّة ، بما في ذلك الزلازل ، وقد شهد المهندسون الذين زاروا الموقع متانة البناء واستمراره في تحمل العوامل البيئيَّة بعد الترميم ، مما يعكس التزاما بأصول العمارة الإسلاميَّة التقليديَّة مع الحفاظ على الطابع التاريخي للأثر .

على الصعيد الإداري والاقتصادي ، يظهر المشروع بعض أوجه القصور الملحوظة ، إذ شابت إجراءات المجلس الشرعي الإسلامي الأعلى مظاهر إسراف واضحة في اختيار الموردين وارتفاع تكاليف النقل والمواد ، بما في ذلك محاولات غير فعّالة لجلب القشاني من كوتاهية رغم توفره محليا ، وغياب الرقابة المشتركة من الدول الإسلاميَّة المشاركة . هذا التباين بين الإنجازات الفنيَّة والقصور الإداري يعكس أهميَّة الموازنة بين الجوانب الهندسيَّة والفنيَّة من جهة ، وإدارة الموارد والرقابة الماليَّة من جهة أخرى ، لضمان استدامة المشاريع المستقبليَّة . بشكل عام ، يمثل ترميم الجامع الأقصى نموذجا بارزا للقدرة التقنيَّة على الحفاظ على التراث المعماري الإسلامي ، لكنه يسلط الضوء في الوقت ذاته على الحاجة لتطوير آليات إدارة ومراقبة دقيقة عند تنفيذ مشاريع ذات أهميَّة دينيَّة وثقافيَّة كبرى .

الخاتمة

يمكن اعتبار ترميم الجامع الأقصى في الفترة 1922–1925م نموذجا رائدا للهندسة المعماريَّة التراثيَّة في العالم الإسلامي ، حيث تم تحقيق التوازن بين الحفاظ على الهويَّة التاريخيَّة وتقوية الهيكل ومقاومة العوامل الطبيعيَّة . وأظهر المشروع كيف يمكن للمعمار المتخصص ، مثل أحمد كمال الدين ، أن يدمج

بين المعرفة الفنيَّة الدقيقة وفهم السياق التاريخي والمواد التقليديَّة لضمان استدامة المبنى .

سلط المشروع أيضا الضوء على تحديات الإدارة الاقتصاديَّة والرقابيَّة في مشاريع التراث الكبرى ، بما في ذلك الحاجة إلى تخطيط مالي مدروس ، واختيار الموردين بعناية ، ومراقبة الإنفاق ، والمشاركة الفاعلة للجهات الإشرافيَّة والدوليَّة . إن هذه التجربة توفر نموذجا هاما لدراسة العلاقة بين العمارة التاريخيَّة والإدارة الهندسيَّة الحديثة ، وتؤكد أن حماية التراث المعماري لا تقتصر على الدقة الفنيَّة وحدها ، بل تتطلب إطارا إداريا متكاملا يضمن استدامة الأعمال التراثيَّة وحفظ قيمتها الثقافيَّة والدينيَّة على المدى الطويل .

أولًا- المصادر

البيانات

بيان المجلس الشرعي الإسلامي الأعلى بفلسطين عن عمارة قبة المسجد الأقصى المبارك . (ربيع الأول سنة 1347هـ) . القدس : دار الأيتام الإسلاميَّة .

بيان ورد على بيان المجلس الإسلامي الأعلى موجه لكل مسلم في العالم الإسلامي عامة وفلسطين خاصة . أواخر ربيع الأول سنة 1343هـ/ تشرين الأول سنة 1924م . القدس : مطبعة مرآة الشرق .

دعوة عامة من المجلس الشرعي الإسلامي الأعلى في فلسطين . (1922) . عمارة الحرم القدسي الشريف ويليها دليل الحرم الشريف . القدس : مطبعة بيت المقدس .

2) **الجرائد**

جريدة الجامعة العربيَّة[1] . (14 آب 1927م) . العدد (59) . **القدس**

جريدة فلسطين[2] **. يافا . الأعداد :**
12 كانون الأول 1922م . العدد 79/538 .

8 شباط 1924م . العدد 652-94 .

31 اب 1928م . العدد 52-1112 .

1 جريدة يوميَّة سياسيَّة ، صدر العدد الأول منها في العشرين من كانون ثاني 1927 . أسّسها منيف الحسيني أحد روّاد الحركة الوطنيَّة والأدبيَّة ، والذي كان صاحب نزعة قوميَّة وكان مقربا من المجلسيين (حزب المفتي الحاج أمين الحسيني) .

2 صحيفة إخباريَّة اعتبرت إحدى أهم الصحف العربيَّة في فترة الانتداب . ظهر العدد الأول في 15 كانون الثاني لعام 1911م .

جريدة لسان العرب[1] . **القدس** . العددان :

5 حزيران 1922م . العدد (250) .

15 كانون الأول 1922م . العدد (381) .

جريدة اليرموك[2] . حيفا . الأعداد :

16 نيسان 1925م . العدد 58 .
4 حزيران 1925م . العدد 68 .

10 أغسطس 1928م . العدد 292 .

ثانيًا- المراجع

الحسيني ، محمد أمين . (شوال 1341هـ) . دعوة من المجلس الإسلامي الأعلى في فلسطين لعمارة الحرم القدسي الشريف . **مجلة المنار** . الجزء (24) . يُنظر الرابط الآتي (شوهد في 2026/04/20) :

https://ws.shamela.ws/book/6947/3389

رضا ، محمد رشيد . (محرم 1347هـ) . الشروع في عمارة الحرم القدسي الشريف . **مجلة المنار** . الجزء (29) . يُنظر الرابط الآتي (شوهد في 2026/04/20) : https://ws.shamela.ws/book/6947/3884

رضا ، محمد رشيد . (12 ربيع الأول 1347هـ) . الاحتفال بعمارة المسجد الأقصى مع المولد النبوي . **مجلة المنار** . المجلد (29) . يُنظر الرابط الآتي (شوهد في 2026/04/20) : https://ws.shamela.ws/book/6947/3884

الزركلي ، خير الدين . (2002) . الأعلام . جزء (7) . ط (15) . دار العلم للملايين .

القطان ، مصطفى بيك حمدي . (13 يونيو 1924م) . قبة الصخرة والمسجد الأقصى (محاضرة) . القاهرة : **جمعيَّة المهندسين الملكيَّة المصريَّة** .

المراجع باللغتين التركيَّة والإنجليزيَّة

Balcı, A. (2022). Mimar Kemaleddin'in Edirne'deki birinci ulusal mimarlık dönemi yapıları. Akdeniz Üniversitesi Sosyal Bilimler Enstitüsü Dergisi, 11. pp: 167206-. https://izlik.org/JA85XP82FU

1 صدر العدد الأول من جريدة لسان العرب يوم الجمعة ، 24 حزيران 1921 .

2 أول صحيفة عربيَّة يوميَّة تصدر من حيفا . دعت ، منذ لحظة صدورها ، إلى مواجهة الصهيونيَّة .

İlhan, T, Selim, İ (Derleyenler). (1997). Mimar Kemalettin'in Yazdıkları. Ankara: Şevki Vanlı Mimarlık Vakfı Yayınları.

Ratrout, Haithem F.; Qamhieh, Khaled F.; El-Awaisi, Khalid. (2023). Constructing the Shape of the 'Holy': The Umayyad Conception of Al-Masjid Al-Aqṣā's Identity. Journal of Al-Tamaddun. Vol. 18. No (1). pp: 265290-.

Kartal, Hasan Basri and Kartal, Asiye Nisa. (Aralık, 2020). Mimar Kemaleddin ve Harikzedegân (Tayyare) Apartmanları Üzerine Bir Deneme. Uluslararası Hakemli KültürSanat-Mimarlık Dergisi Sayı: 6.

Creswell, K. A. C.. A Short Account of Early Muslim Architecture. (1989). (Cairo:The American University, 1989).

Yavuz, Yıldırım. (2015). «Mimar Kemalettin». Restorasyon-Konservasyon-Arkeoloji ve Sanat Tarihi Yıllığı Yıl. Sayı: 11.

Yavuz, Yıldırım. (1981). Mimar Kemalettin Bey (18701927-). O.D.T.-. Mimarlık Fakültesi Dergisi. Cilt 7, Sayı 1.

Yavuz, Yildirim. (1996). The Restoration Project of the Masjid al-Aqsa by Mimar Kemalettin (192226-). In Muqarnas Volume XIII: An Annual on the Visual Culture of the Islamic World. Gülru Necipoglu (ed.). Leiden: E.J. Brill.

DEĞgİRMENCİ, Ali and PİLEHVARİAN, Nuran K. (2021). Güzel Sanatlar Akademisi 1925 Mezunu Bir Mimar:Hüseyin Hüsnü. İstanbul. MEGARON. CİLT Vol. 16 - SAYI NO. 1. **Sayfa:** 6880-.